المحاضرة الثالثة

لمقياس مدخل للعلوم القانونية

الأستاذ يرقوق يوسف

تمييز القاعدة القانونية عن غيرها من القواعد

القاعدة القانونية ليست وحدها التي تهدف إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية وضبط سلوك الفرد داخل المجتمع بل هناك قواعد اجتماعية أخرى تحكم بدورها سلوك الأفراد.

ما هي القواعد التي تتداخل مع القواعد القانونية وكيف يمكن التمييز بينها وبين القواعد القانونية.

أولا : القواعد القانونية وقواعد العادات والتقاليد

ثانيا : القواعد القانونية وقواعد الأخلاق

ثالثا : القواعد القانونية والدين

المحور الأول

تمييز القواعد القانونية عن قواعد العادات والتقاليد

تتفق قواعد العادات والتقاليد مع القواعد القانونية كونها قواعد سلوكية اجتماعية لكن بمقارنتها نجد أنها تتميز عنها في عدة نقاط.

أولا : مفهوم قواعد العادات والتقاليد

تعتبر قواعد العادات والتقاليد عادات سلوكية يراعيها الأشخاص في علاقاتهم داخل المجتمع، حيث اعتادوا على ممارستها حتى أصبحت ملزمة ووجب احترامها

كما أن العادات والتقاليد هي قواعد تواتر الناس على أتباعها، بحيث يحرص الناس على

إتباعها في علاقاتهم أو في مظهرهم ويأتمرون بها في سلوكهم الاجتماعي، فقد شرع الناس على إتباعها وأصبحت سارية وتعطي مظهرا اجتماعيا للمجتمع.

ثانيا : الفرق بينهما

-من حيث المصدر : ففي القاعدة القانونية هو إجبار توقعه السلطة على المخالف في حين نجد أن قواعد العادات والمجاملات والتقاليد تستمد قوتها من ممارسة الأفراد لها وشعورهم بالزاميتها ويكون مصدرها الأشخاص.

كما أن قواعد العادات والتقاليد غير مكتوبة وتصدر بعفوية عكس القاعدة القانونية التي تكون مكتوبة وصادرة عن جهات مختصة.

وما يجب الإشارة إليه أن بعض قواعد العادات والتقاليد يمكن أن ترقى إلى قاعدة قانونية عندما يرى المشرع ضرورة ذلك.

-من حيث الجزاء : الجزاء في العادات والتقاليد يكون معنوي باستنكار المجتمع ومعاملة الفاعل بالمثل، واحتقارهم لمن خالف هده القواعد وتجميد العلاقات الاجتماعية معه، عكس مخالفة القاعدة القانونية يترتب عليه جزاء مادي ملموس.

-من حيث الغاية : اختلاف المصالح التي ترعاها كل قاعدة، ففي القواعد القانونية الغاية تحقيق المصلحة العامة فهي تعالج مصالح ضرورية ولازمة في حياة الجماعة والاستقرار في المجتمع.

في حين نجد أن قواعد العادات والتقاليد ليس لها صفة حيوية فعدم القيام بها لا يؤدي إلى الانتقاص من المصلحة العامة أو الاضطراب في نظام المجتمع.

المحور الثانى

تمييز القواعد القانونية عن قواعد الأخلاق

أولا : معنى قواعد الأخلاق

تعرف قواعد الأخلاق على أنها« مجموعة القواعد التي تحض على الخصال السليمة والمثل العليا التي يرى الناس فيها ما ينبغي إتباعه كالالتزام بالصدق واجتناب الكذب ومساعدة الضعيف وهي تختلف من مجتمع إلى أخر » بحيث أن من يخالفها يتعرض لتأنيب الضمير ولازدراء مواطنيه.

كما أن قواعد الأخلاق ترتبط بوجدان الأفراد وضمائرهم وتهدف إلى تحقيق الطمأنينة الذاتية والسلامة الداخلية للإنسان للوصول به إلى مرحلة الكمال الفردي، لذلك يقال عن الأخلاق بأنها نظام فردي أو شخصي بينما قواعد القانون تهدف أصلا إلى تحقيق الطمأنينة والسلامة العامة للوصول إلى تحقيق وتامين النظام في المجتمع لذلك يقال عن القانون بأنه نظاما اجتماعيا.

ثانيا الفرق بينهما

وتمثل الأخلاق قيما ساميا ومثلا عليا وهي قواعد سلوكية تهدف إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية وهي تتشابه مع القاعدة القانونية من حيث العمومية والتجريد، وكلا من قواعد القانون والأخلاق تبين ما للأفراد من حقوق وما عليهم من واجبات وتقترن بجزاء يوقع على المخالف

لكنها تختلف من حيث :

الجزاء في القواعد القانونية له طابع الردع توقعه سلطة عامة وهو جزاء مادي، أما قواعد الأخلاق فهو جزاء معنوي تأنيب الضمير واستنكار جماعي.

القاعدة القانونية لها ارتباط بالواقع المعاش بما هو كائن وليس بما يجب أن يكون، فهي واقعية تتضمن إقامة النظام في المجتمع، أما قواعد الأخلاق فهي تهدف إلى الكمال والسمو الفردي والجماعي فغايتها مثالية (السمو بالإنسان)

المحور الثالث

صلة القانون بالدين

أولا : معنى الدين

الدين هو مجموعة من القواعد والتعاليم والأوامر والنواهي التي أقرتها الشرائع السماوية المنزلة على الأنبياء والرسل بقصد تبليغها للناس للعمل والالتزام بها، لأنها منزلة من عند الله وينتظم الدين في قواعد من نوعين الأولى قواعد العبادات والثانية قواعد المعاملات

وبالتالي يشمل الدين قواعد الغاية منها تنظيم علاقة الإنسان بربه وأحكام تتعلق بتنظيم علاقة الإنسان بأخيه، التي تنظم العلاقات بين الأفراد وفي هدا الأمر يشاطر القانون في هدفه وغايته كالأحكام والمعاملات في الشريعة الإسلامية.

ثانيا : أوجه الاختلاف

من حيث المصدران القاعدة القانونية من وضع الخالق حيث انزلها على رسوله الكريم، على اعتبار أن القران الكريم والسنة النبوية من هما تتشكل القاعدة الدينية أو ما يسمى بالشريعة الإسلامية، أما القاعدة القانونية يتم وضعها من السلطة العامة

بناء على ما سبق نجد أن القاعدة الدينية تسمو على القاعدة القانونية، حيث أنها من وضع الخالق سبحانه وتعالى فهي صالحة لكل زمان ومكان وهي غير قابلة للتعديل أو التغيير، لكن في مقابل هدا نجد القاعدة القانونية قابلة للتغيير والتجديد والإلغاء وتختلف من مكان لأخر بحسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة.

من حيث الجزاء يترتب عن مخالفة الدين الجزاء الأخروي والدنيوي يوقع على المخالف، في حين أن مخالفة القاعدة القانونية يترتب له جزاء دنيوي حال ومادي يوقع على المخالف من طرف السلطة الحاكمة المختصة.

من حيث الغاية يهدف كل من القانون والدين لإصلاح سلوك الفرد داخل المجتمع لكن غاية الدين مثالية تتمثل في الإيمان بالله وعبادته، كما أن الدين يهتم بالنوايا، بالمقابل نجد أن غاية القانون نفعية لان قواعده تهدف إلى تنظيم سلوك الفرد في المجتمع وتحقيق المصالح الجديرة

بالحماية والمحققة للأمن والمساواة بين أفراد المجتمع.